

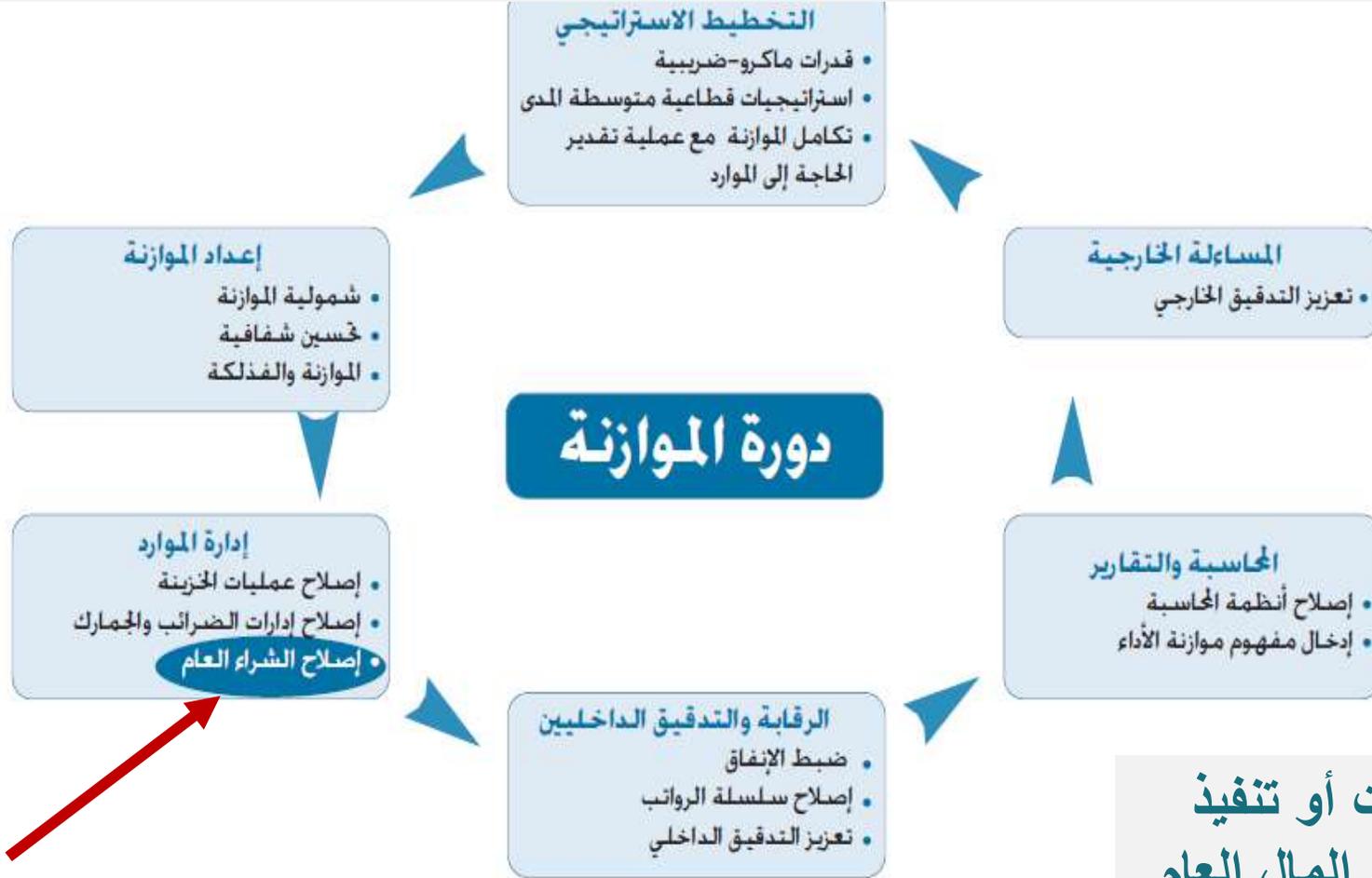
الشراء العام: أداة لتحقيق فعالية الانفاق العام وتعزيز الشفافية

تموز 2019

1. ما هو الشراء العام؟ (أو الصفقات العامة) وما هي علاقته بالموازنة؟

الشراء في صلب إدارة الموازنات وتحقيق القيمة الفضلى من إنفاق المال العام

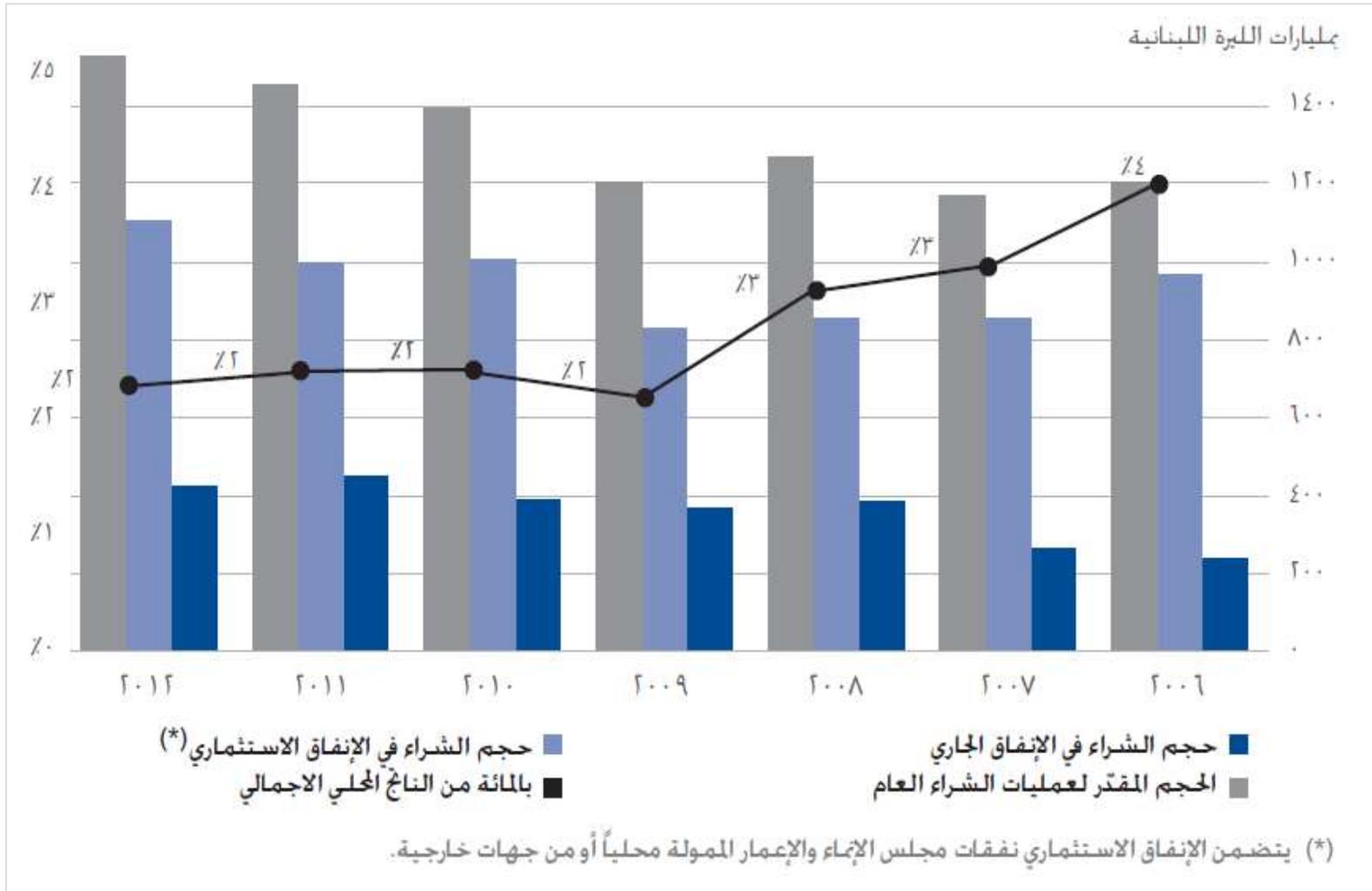
الشراء العام مكوّن أساس من مكونات إصلاح المالية العامة وإحدى أدوات ترشيد الإنفاق العام وتحقيق القيمة الفضلى من إنفاقه بهدف تأمين متطلبات المواطن وخدمته بأقل كلفة ممكنة وبالجودة الفضلى.



توريد لوازم او خدمات أو تنفيذ
أشغال تجريها الدولة من المال العام

الشراء في صلب إدارة الموازنات وتحقيق القيمة الفضلى من إنفاق المال العام

يُقدّر حجم الشراء العام في لبنان بحوالي 2 مليار دولار سنوياً (أي 4% من الناتج المحلي الاجمالي على المستوى المركزي) و13% من الموازنة العامة على المستوى المركزي



2. ماذا تشتري الدولة ؟

ما هو الشراء العام؟ (أو الصفقات العامة)

توريد لوازم او خدمات او تنفيذ أشغال تجريها الدولة من المال العام

أ- اللوازم

- الاشياء المصنوعة او نصف المصنوعة، مثلاً: سيارات – اجهزة معلوماتية – محروقات...

ب- الخدمات

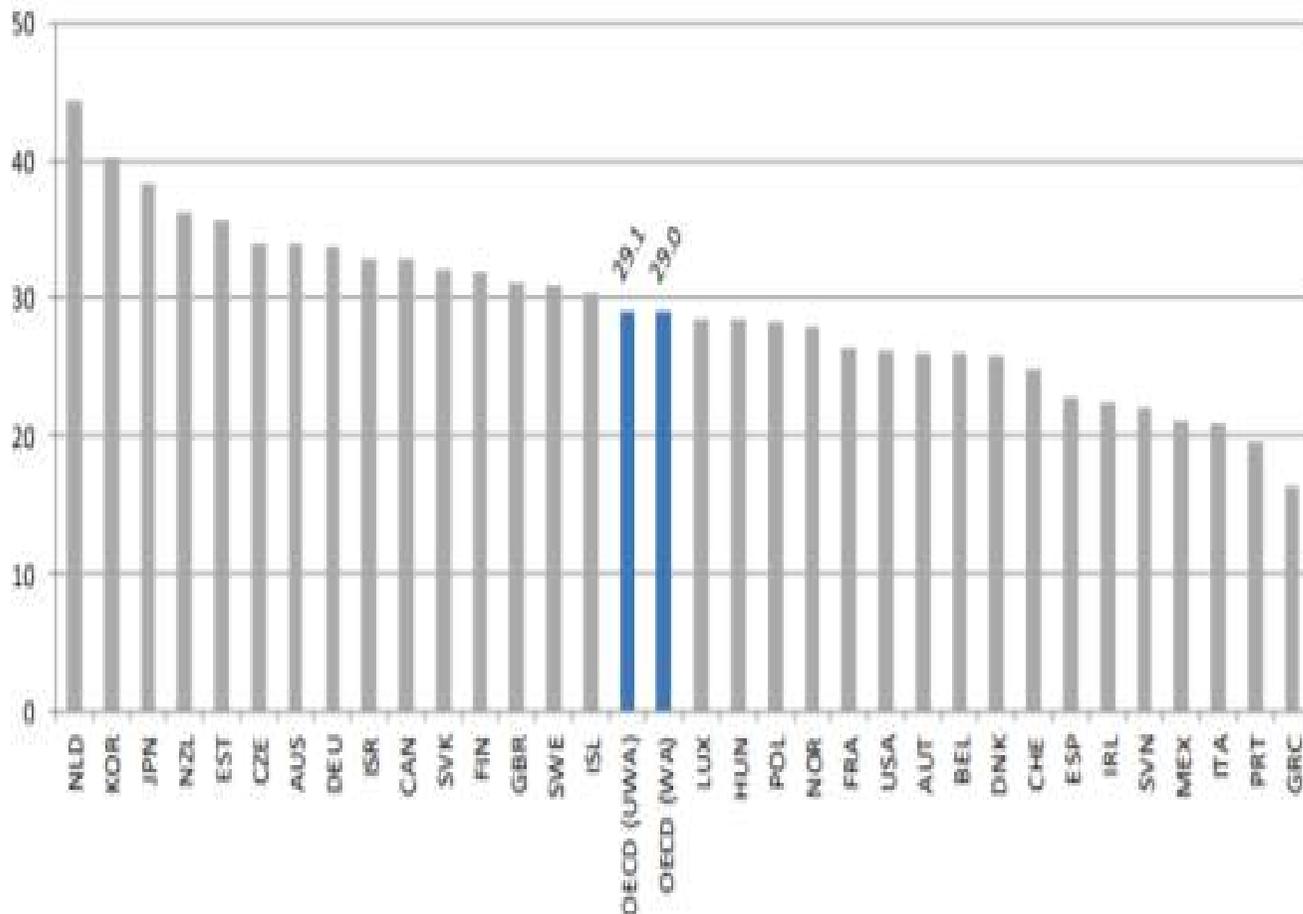
- خدمات محسوسة او حسية، مثلاً: تنظيف زجاج – طعام – طباعة – تأمين: وهي قابلة للقياس.
- خدمات فكرية، مثلاً: تصميم بناء – تقديم برامج معلوماتية – وضع دراسات

ج- الاشغال

- تتمثل بتنفيذ عمل عام (ذو منفعة عامة) مقابل مبلغ معيّن، مثلاً: انشاء جسر، او سكة حديد، شق طريق، اقامة تمثال، انشاء محطة مياه، او قناة مياه، بناء سد، انشاء محطات كهربائية...

حجم الشراء العام في الانفاق الحكومي في الدول المتقدمة (2016)

Figure 1. General government procurement as percentage of general government expenditure



في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) يشكل الشراء 13% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

في العالم العربي، تصل نسبة الشراء العام إلى 15-20% من الناتج المحلي الإجمالي

في لبنان، يشكل الشراء العام 4% من الناتج المحلي الاجمالي و13% من حجم الانفاق العام المركزي

Integrity works
at the World Bank Group



3. الشراء العام أداة لسياسات عامة حديثة

Report and prosecute suspected
corruption in World Bank-financed projects.

Bank staff conducted 3,029 searches
of the Common Risk Profile Database.

incident firms,
by governmental

فرصة لتنفيذ البرنامج الاستثماري بكفاءة وفعالية وشفافية

5 أولويات إصلاحية

تحقيق زيادة نوعية في الاستثمارات العامة

- اتخاذ تدابير ضريبية تصحيحية
- احتواء كتلة الدين
- تحقيق إصلاحات قطاعية بما يلائم القطاع الخاص وتمكّنه من زيادة استثماراته
- إصلاحات على مستوى الموازنة العامة

مجالات انفاق حيوية تتطلب نظاماً عصرياً للشراء العام

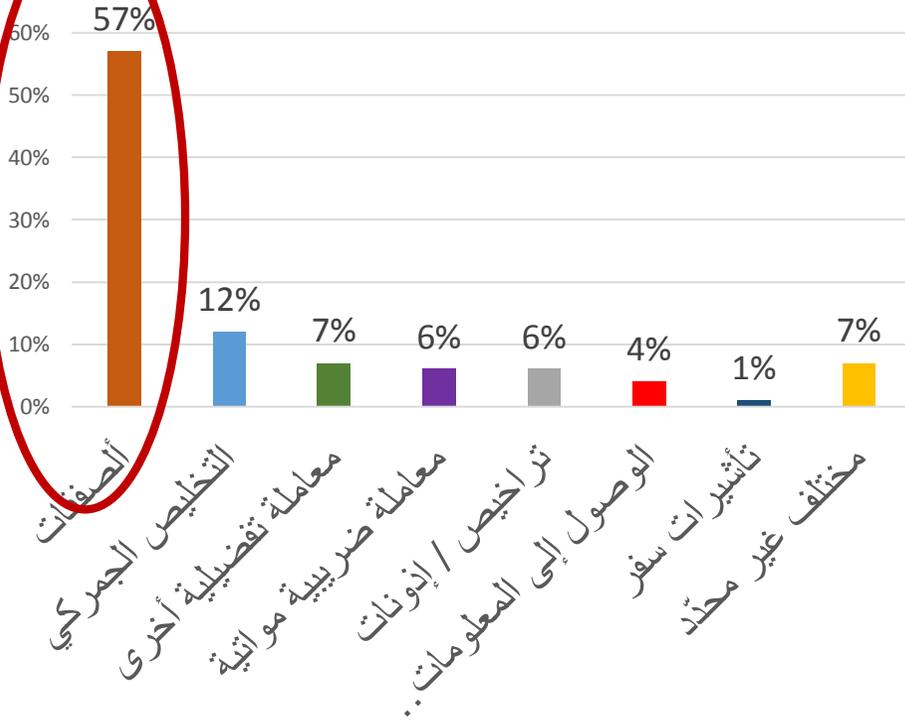
المبلغ (مليون \$)	مجال الانفاق
3135	المياه
2404	الصرف الصحي
1400	النفائيات الصلبة
5683	النقل
3592	الكهرباء
700	الاتصالات
339	البنى التحتية السياحية والصناعية
17253	المجموع

اجراءات تلزيم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص يجب أن تكون متجانسة مع أحكام القانون الجديد للشراء العام (توصيات صندوق النقد الدولي)



تحدي مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية

المعاملات الحكومية الأكثر عرضة للفساد عالمياً هي في الشراء العام



المصدر: تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الرشوة، 2014

المرتبة (دولياً)	المرتبة (إقليمياً)	المؤشر (2018)
180/138	21/13	مؤشر مدركات الفساد
* 0.97-	-	السيطرة على الفساد

* يتراوح التصنيف بين 2.5 - (الأقل سيطرة على الفساد) و 2.5 (الأكثر سيطرة على الفساد) / البنك الدولي

- 10 مليار دولار هي الكلفة السنوية للفساد في لبنان
- 5 مليار دولار كلفة مباشرة، أي 45% من إيرادات الدولة وحوالي 10% من الناتج المحلي
- 5 مليار دولار كلفة غير مباشرة تتمثل بغياب الفرص الاقتصادية

Integrity works
at the World Bank Group



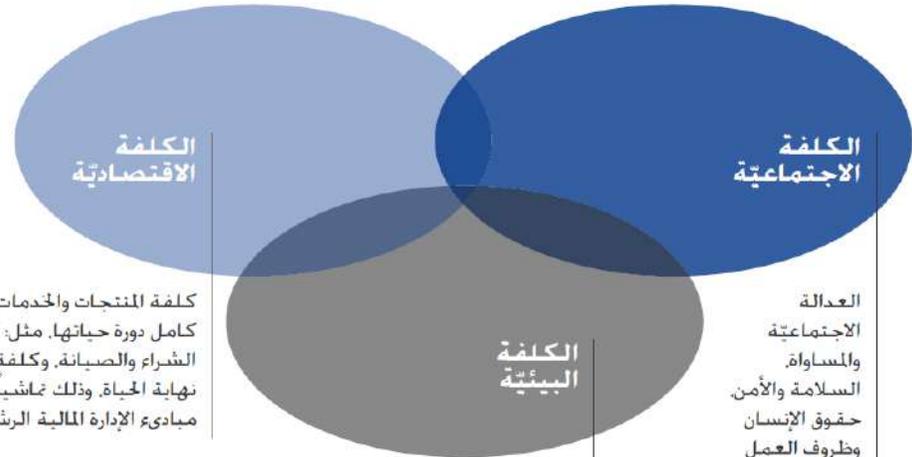
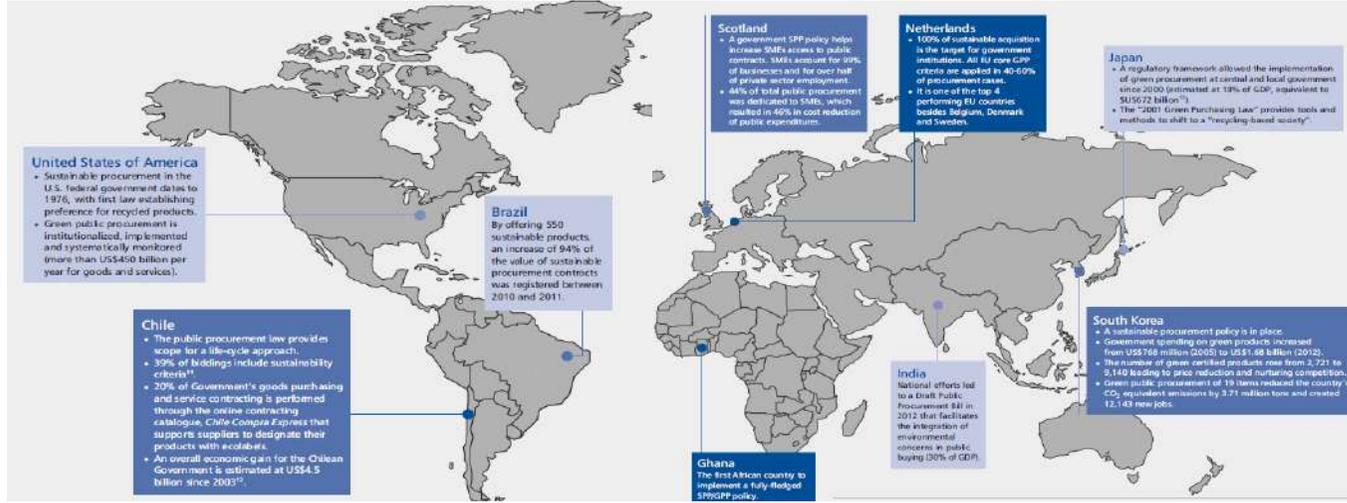
3. الشراء العام أداة لسياسات عامة حديثة ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة

Report and prosecute suspected
corruption in World Bank-financed projects.

Bank staff conducted 3,029 searches
of the Common Risk Profile Database.

incident firms,
by governmental

12 RESPONSIBLE CONSUMPTION AND PRODUCTION



الانبعاثات في الهواء والأرض والماء. التغير المناخي. التنوع البيولوجي. استخدام الموارد الطبيعية والنشخ في المياه على كامل دورة حياة المنتج

أ- مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة تشيلي



How we did it?

E-procurement process





ج- الرقمنة تجربة تونس

login | sitemap | service
jeudi 30 Mai 2019 / 12:45

REPUBLICQUE TUNISIENNE
Présidence du Gouvernement

TUNISIA on-line E-Procurement System

FR AR EN

Avis d'A.O Inscription des fournisseurs Inscription des acheteurs Shopping Mall Catalogue

Login

Inscription des acheteurs publics
Inscription des fournisseurs

Nouvelle version du serveur local 2.6
IMPORTANT
L'Unité TUNEPS vous informe q'une nouvelle version du serveur local a été déployée. Pour pouvoir bien utiliser la plateforme TUNEPS, veuillez télécharger et installer la nouvelle v...

Lois
* Loi n° 2005-60 du 18...
* Loi n° 2003-74 du 11...
* Loi n° 2003-43 du 09...
* Loi n° 99-41 du 10 M...
* Loi n° 99-38 du 03 M...
Décret
Arrêtés
Manuels d'utilisations
Autres

Raccourcis
Avis d'A.O
Plan prévisionnel annuel
Consultation du produit
Recherche des produits du shopping mall

Service Assistant
sitemap
FAQ
Q&A
LOI
Terminologie Vidéothèque

Centre d'Appel
70 130 340
Fax: 70 130 342

TUNEPS MANUAL
Minicom
Agence Nationale de Certification Electronique
National Digital Certification Agency
ANCE
HAICOP
الهيئة العليا للحكومة
المرجع الوطني للخدمات الحكومية

Avs d'AO

Category of the order	Name of the public buyer	Subject	Date of drafting
Travaux	Société de Promotion	travaux d'aménagement 24 logem ...	30-06-2019
Fourniture ...	Société Régionale de ...	habillement de travail	30-06-2019
Fourniture ...	Office National des ...	ACQUISITION ET FOURNITURE DES ...	30-06-2019

Announces

Category of the order	Redactor	Subject	Date of drafting
Communa/A U ...	Manel Nouri	Lien externe BCT en cours d...	08-03-2019
Appel d...	Manel Nouri	Incident technique Sur le modu ...	04-02-2019
Communa/A U ...	Nizar Abdell	Annonce fournisseurs:Généralis ...	28-06-2018

1- تعزيز فعالية وشفافية
الشراء العام

2- تفعيل مشاركة القطاع
الخاص، لاسيما
المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة

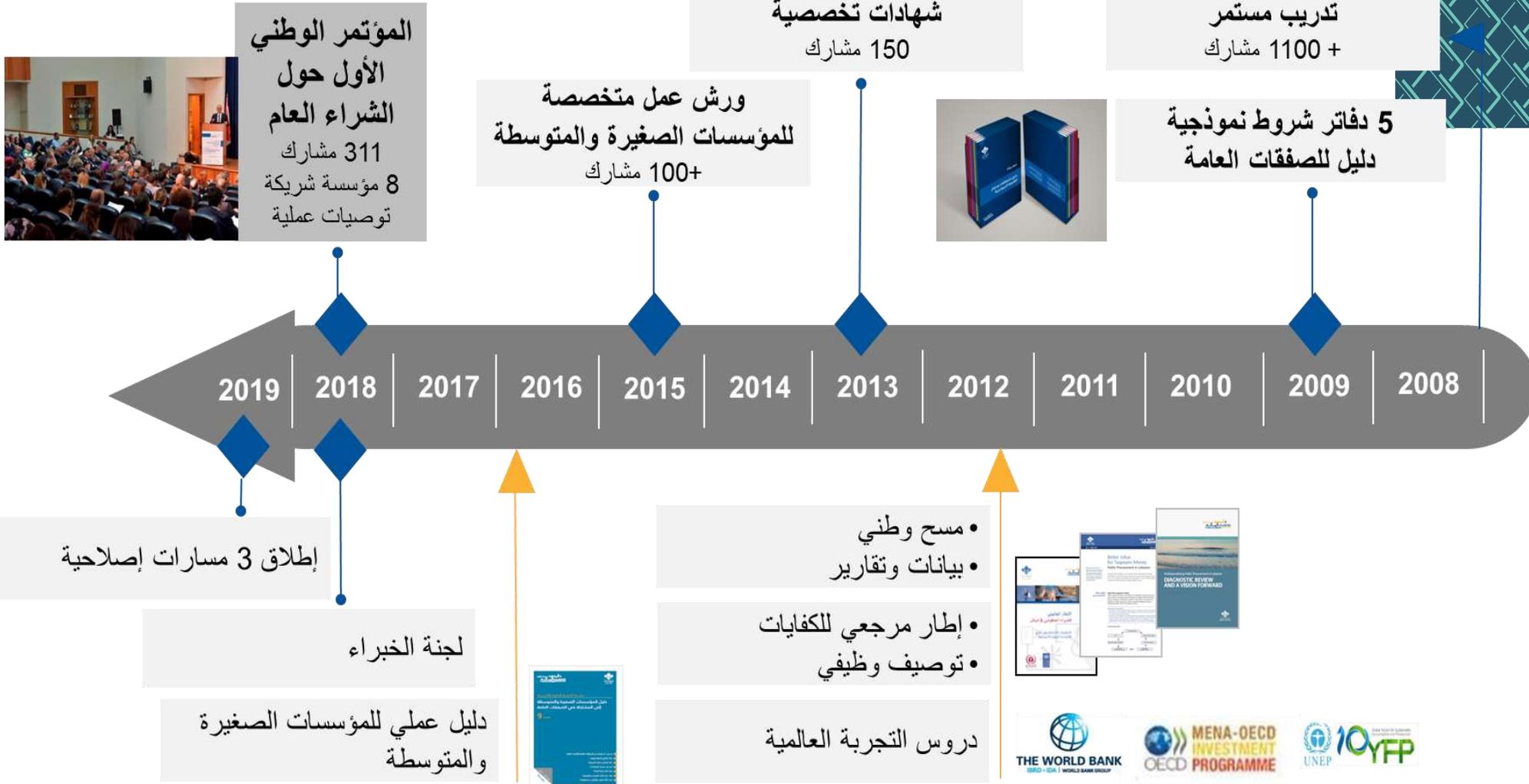
3- تعزيز الثقة بالهيئات
الحكومية





5. جهود وزارة المالية لتحديث الشراء العام؟

مبادرات وزارة المالية 2008-2019



معلومات إضافية

3 مسارات إصلاحية



1 تنفيذ مسح MAPS، وهو أداة تقييم دولية أساسية في إطار المتطلبات الدولية:

- لوضع قواعد لنظام شراء عصري،
- لتوزيع الأدوار بين المؤسسات المعنية
- للتحضير للشراء الإلكتروني الذي يعتبر من أعمدة الشفافية ومكافحة الفساد.

1

2 تيويم دفاتر الشروط النموذجية التي أعدتها وزارة المالية (بعد مراجعتها) بلورة مشروع مرسوم يلزم كافة الجهات الشارية اعتمادها

2

3 وضع مشروع قانون جديد للشراء العام، بالاعتماد على 8 مبادئ توجيهية تمت بلورتها انسجاماً مع المبادئ الـ 12 لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومع وثائق مرجعية دولية أبرزها UNCITRAL Model Law (2011)

3



4. من هي الجهات المعنية؟

مرافق عامة أخرى

مرفاً بيروت

إدارة حصر
التبغ والتبناك

جهات مانحة ومشاريع لصالح الدولة

البنك الدولي

الاتحاد
الاوروبي

برنامج الامم
المتحدة

البلديات

اتحادات
البلديات

البلديات
الصغيرة
والكبيرة

المؤسسات العامة

مؤسسة كهرباء
لبنان

مصالح المياه

الوزارات (الادارات)

وزارة المالية

وزارة الاقتصاد
والتجارة

وزارة الأشغال
العامة

الجهات المعنية بمنظومة الشراء

- تعديلات في أحكام بعض القوانين المرتبطة بقانون الشراء العام
- أي قانون جديد أو تنظيم للمؤسسات المعنية لا بد أن ينسجم مع المبادئ والأهداف التي حددها قانون الشراء العام

وزارة المالية: رقابة عقد النفقات على الادارات
والمؤسسات العامة الخاضعة لرقابة وزارة المالية

إدارة المناقصات في التفتيش المركزي: تنفيذ
عمليات الشراء في كل المناقصات التي تتجاوز
قيمتها 100 مليون ليرة لبنانية، وهي مسؤولة
عن مراجعة مستندات المناقصات وفضّ
العروض وتقييمها

التفتيش المركزي: مراقبة الادارات والمؤسسات العامة والبلديات
بواسطة التفتيش على اختلاف أنواعه.

ديوان المحاسبة

- الرقابة الادارية المسبقة للتأكد من صحة العمليات المالية وموافقتها للمبالغ في الموازنة العامة وملاءمتها مع القوانين والأنظمة
- الرقابة المؤخرة لتقييم العمليات المالية والتأكد من تحقيق الشراء للنتائج المرجوة لتأمين الخدمات اللازمة للإدارة والمواطنين
- تخضع للرقابة اللاحقة الادارات العامة و70 بلدية فقط

مجلس شوري الدولة: البت بالقضايا في حال الاخلال بموجبات الاعلان
وتوفير المنافسة التي تخضع لها الصفقات، والبت بالنزاعات ذات الصلة.

مجلس الخدمة المدنية: تعيين الموظفين في الدولة وترقيتهم وتعويضاتهم
ونقلهم وتأديبهم وصرفهم من الخدمة.

الهيئة العليا للتأديب: النظر في المخالفات المسلكية التي تقوم بها جميع
فئات وانواع موظفي الادارات العامة مع استثناءات يحددها مرسوم انشائها

القطاع الخاص

البلديات واتحادات البلديات

المؤسسات العامة

الوزارات



مراكز المعرفة

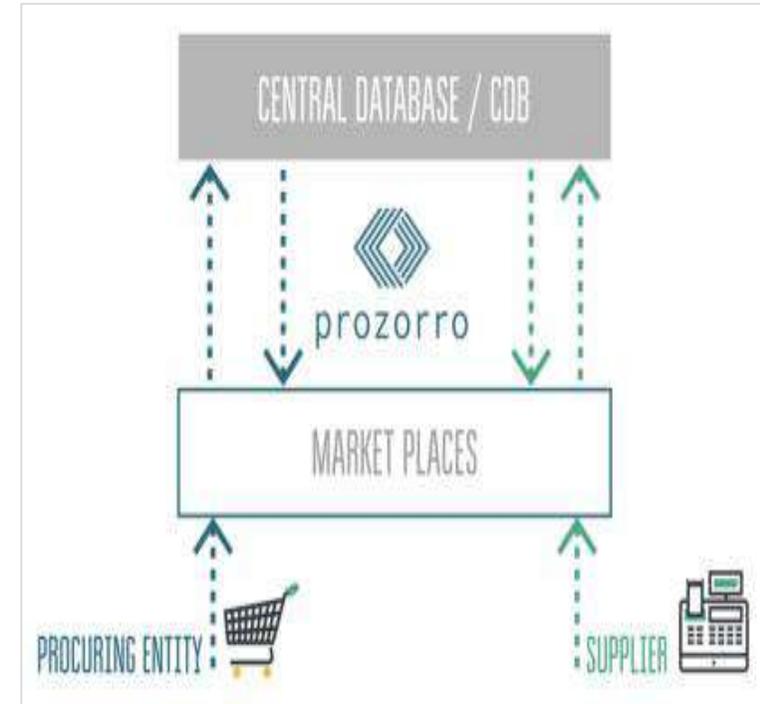
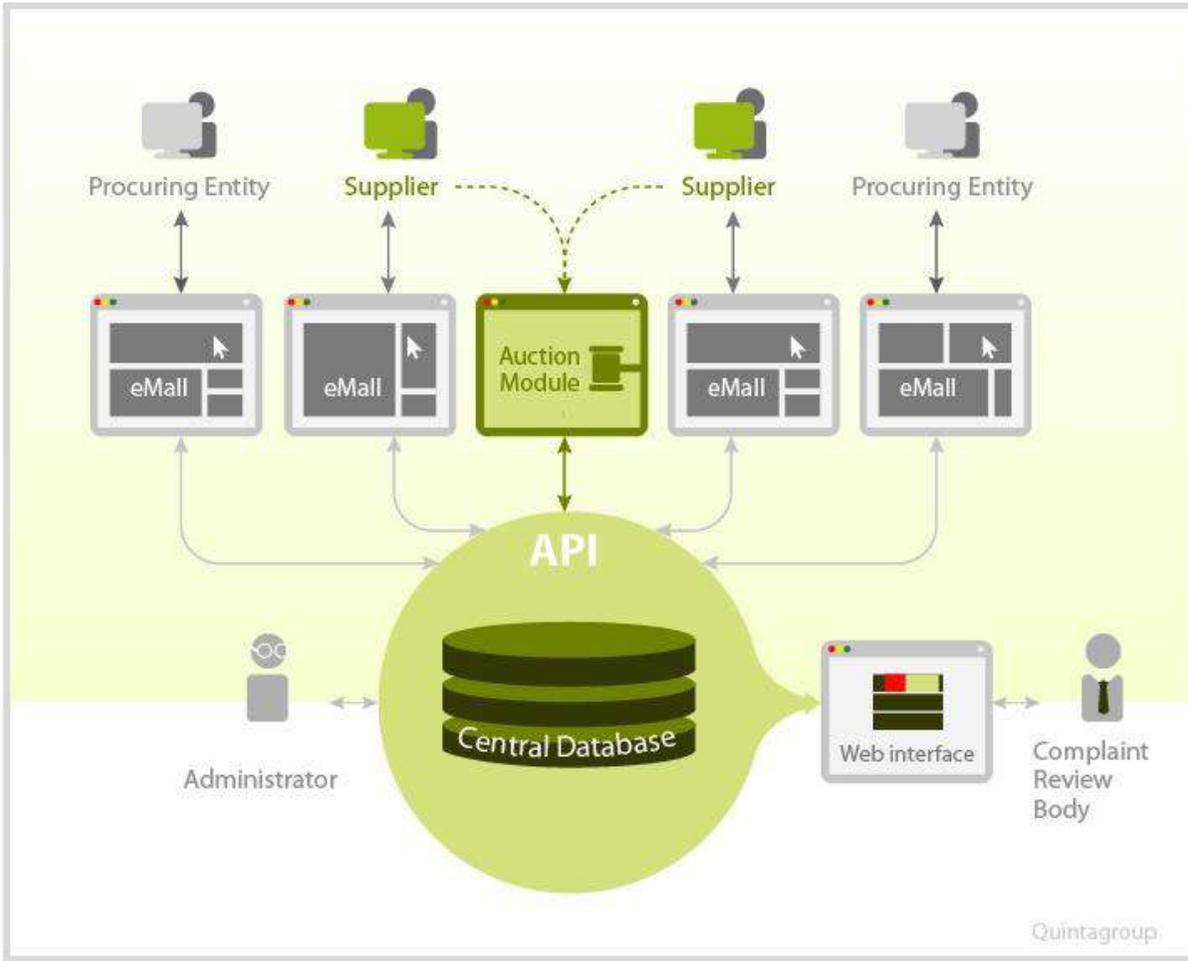
الجهات المانحة

ج- الرقمنة تجربة رواندا

معهد باسل فليجان
المالي والاقتصادي
Institut des Finances Basil Fuleihan



ج- الرقمنة تجربة أوكرانيا



Source: openprocurement.org

ج- الرقمنة تجربة أوكرانيا

Year	No. of contracting companies	No. of lots	Av. ExV per lot, UAH
2015	1.323	3.363	1,964,063
2016	552	1.434	604,934
	-58%	-57%	-69%

The number of procuring entities who signed all contracts with only one bidder decreased by more than half in 2016

9% of all procuring entities continued to sign contracts with one single bidder, however, the average expected value per lot decreased by 69% in 2016

ProZorro Business Intelligence module





ج- الرقمنة تجربة الاتحاد الأوروبي



https://opentender.eu/start



Making Public Tenders More Transparent

This platform is part of the DIGIWHIST project

Welcome to Opentender

This platform allows you to search and analyse tender data from 33 jurisdictions (28 EU member states, Norway, the EU Institutions, Iceland, Switzerland, Georgia).

You can view the data on individual national portals by selecting a country below or explore [all available data](#).



			Nr. of Tenders
Austria	48.921	Italy	165.701
Belgium	84.297	Latvia	110.885
Bulgaria	136.583	Lithuania	122.296
Croatia	200.058	Luxembourg	6.408
Cyprus	7.537	Malta	5.312
Czech Republic	220.798	Netherlands	76.510
Denmark	40.265	Norway	235.978
Estonia	79.005	Poland	2.3 Million
EU Institutions	17.109	Portugal	891.053
Finland	50.472	Romania	2.5 Million



المسار الثالث: قانون عصري يرتكز على معايير ومبادئ دولية

الفعاليّة

- ترشيد إنفاق المال العام وتحقيق القيمة الفضلى منه وتوفير خدمات ذات جودة للمواطنين وعلاقة مستدامة وفعّالة بين القطاعين العام والخاص مع إدارة كفوءة للمخاطر

المنافسة

- تأمين فرص متكافئة وعادلة لجميع الموردين المحتملين للمشاركة في عمليات الشراء على قاعدة التنافسيّة، كوسيلة لدفع الكفاءة ومكافحة الفساد

العنّيّة / الشفافيّة

- إجراء عمليات الشراء، مركزية كانت أو لامركزية، بشكل علني وواضح ونشر المعلومات والبيانات المتعلقة بها بكلّ الوسائط بما في ذلك الوسائط الرقميّة وبشكل يتيح الفرص للجميع.

الشموليّة

- تطبيق أحكام قانون الشراء العام على كافة إدارات ومؤسسات وهيئات الدولة التي تنفق المال العام لتأمين حاجاتها وتقديم الخدمات للمواطنين على كافة المستويات.

الاستدامة والتنمية المحليّة

- عمليات شراء عام تراعي لهدف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، بشكل متوازن مع الأهداف الأساسية من الشراء العام

المهنيّة

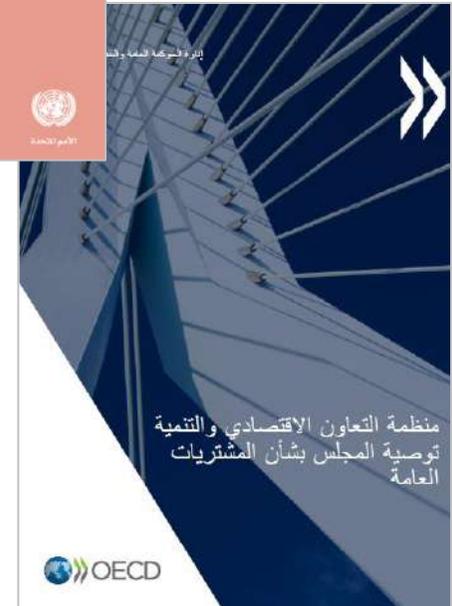
- تطوير قدرات مستمرّ للطاقت البشرية المعنّيّة بكافة مراحل الشراء، لتكون على قدر عالٍ من المهنيّة والأحتراف والنزاهة، وبالقدرة على تحقيق القيمة الفضلى من إنفاق المال العام

النزاهة

- تأمين درجة كافية من الشفافية والنزاهة في الأنظمة والممارسات، لدى القطاعين العام والخاص والاستفادة من التكنولوجيا الرقميّة للحدّ من مخاطر الفساد

المساءلة

- تطبيق آليات واضحة للإشراف والرقابة، في كافة مراحل الشراء العام، دعماً للمساءلة، على أن تشمل الشكاوى والاعتراضات وتدبير العقاب والملاءمة بما يعزز الثقة بالأداء

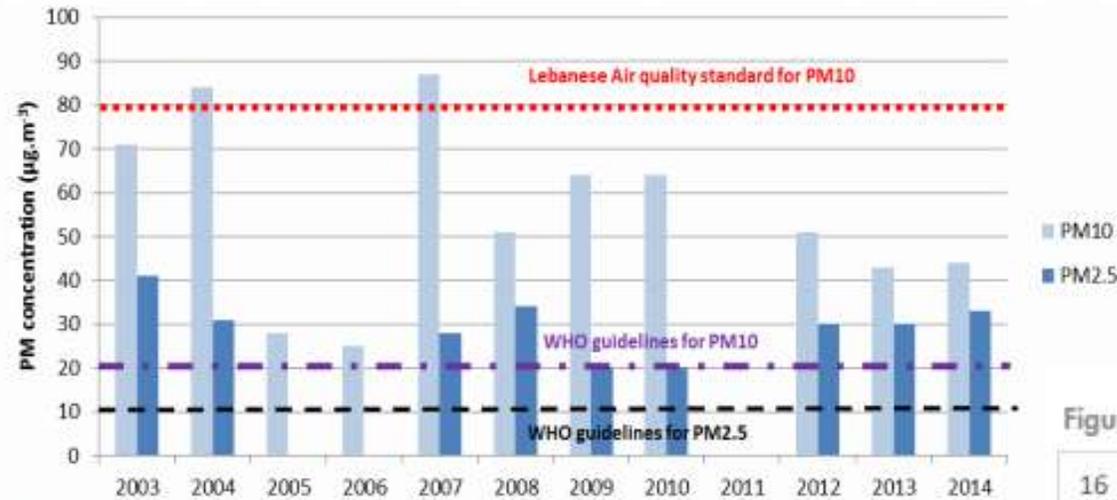




تحديات الالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام 2030



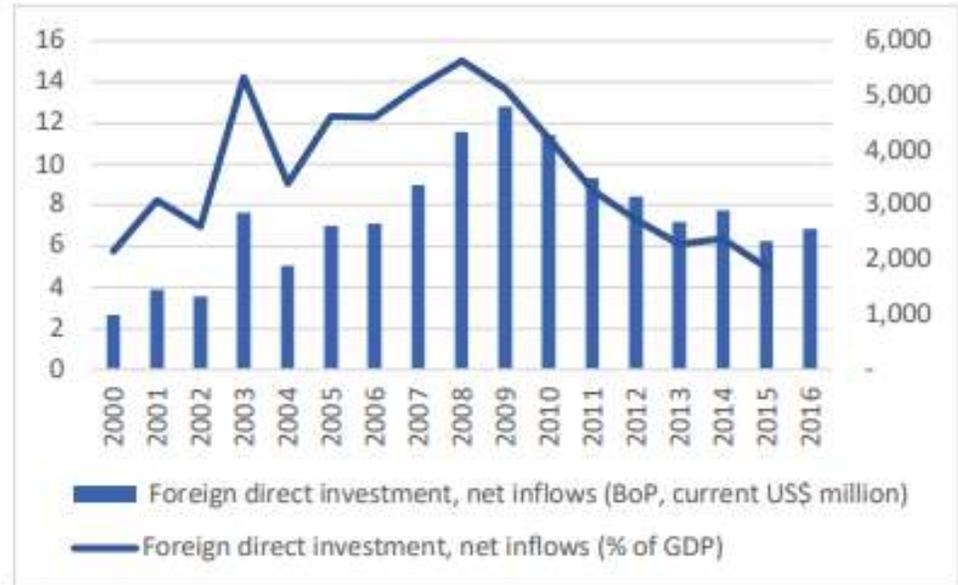
Figure 9: Particle matters over Greater Beirut as a measure of pollution (SDG indicator 11.6.2)



Source: Ministry of Environment



Figure 10: FDI in nominal values and as a percent of GDP



Source: World Development Indicators

رأس المال البشري:

- تضاعف عدد المتسربين من المدارس في المرحلة الابتدائية
- تأخر لبنان على مستوى الالتحاق بالتعليم الابتدائي مقارنة مع دول الشرق الأوسط
- هجرة الأدمغة وتراجع جودة التعليم